



معوقات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة "دراسة ميدانية على مصرف التنمية فروع المنطقة الشرقية"

فؤاد صالح محمد مسعود²

امحمد عبدالله المنصوري^{*1}

امحمد عبدالله المنصوري¹ :
قسم إدارة الأعمال، كلية
الاقتصاد، جامعة عمر
المختار، ليبيا.

فؤاد صالح محمد مسعود² :
مدير مصرف التنمية - القبة

المستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على صعوبات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والعوامل المؤثرة في هذا التمويل، كما هدفت إلى التعرف على علاقة معوقات التمويل والعوامل المؤثرة بمتغيرات (العمر، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، والتخصص، والمسمى الوظيفي) للموظفين العاملين بفروع مصرف التنمية بالمنطقة الشرقية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين بفروع مصرف التنمية في المنطقة الشرقية وعددها (6) فروع، وبلغ عددهم (105) موظفًا. واعتمد الاستبيان كأداة لجمع بيانات الدراسة، وتحليل البيانات استخدم البرنامج الإحصائي (SPSS) حيث استخدمت بعض الوسائل الإحصائية كالتكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل ارتباط بيرسون. وقد توصلت الدراسة إلى أن مستوى صعوبات التمويل ومستوى العوامل المساهمة في تشكيل عوائق تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بفروع مصرف التنمية في المنطقة الشرقية كانت فوق المتوسط، كما بينت النتائج أنه لا توجد علاقة بين صعوبات تمويل مصرف التنمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتغيرات (العمر، والمؤهل العلمي، والتخصص، وسنوات الخبرة، والمسمى الوظيفي) في حين أظهرت النتائج أنه توجد علاقة موجبة ضعيفة بين العوامل المساهمة في تشكيل العوائق أمام تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتغيرات (العمر، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة)، بينما لا توجد علاقة بين العوامل المساهمة في تشكيل العوائق أمام تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتغيرات (التخصص، والمسمى الوظيفي) للعاملين بفروع مصرف التنمية في المنطقة الشرقية.

الكلمات المفتاحية: معوقات، تمويل، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مصرف التنمية.



¹*Emhamad Abdullah Al-Mansouri, E-mail addresses: emhamad.elmansori@omu.edu.ly, Department of Business Administration, Faculty of Economics, Omar Al-Mukhtar University, Libya.

²*Fouad Saleh Mohammed Masoud: Director of the Development Bank - Al-Qubba.

Received:
30 Apr 2023

Accepted:
26 May 2023

Publish online:
30 Jun 2023

Obstacles to Financing Small and Medium Enterprises "A field study on the Development Bank, branches of the eastern region in Libya"

Emhamad Abdullah Al-Mansouri*¹

Fouad Saleh Mohammed Masoud*²

Abstract:

This study aimed to identify the obstacles to financing small and medium enterprises and the factors affecting this financing. The study used the descriptive and analytical approach, and the study population may consist of all workers in the branches of the Development Bank in the Eastern Region, and their number is (6) branches, and their number reached (105) employees. The questionnaire was adopted as a tool for collecting the data of the study, and for analyzing the data, the statistical program (SPSS) was used, where some statistical methods were used, such as frequencies, percentages, arithmetic means, standard deviations, and Pearson's correlation coefficient. The study concluded that the level of financing difficulties and the level of factors contributing to the formation of obstacles to financing small and medium enterprises in the branches of the Development Bank in the eastern region were above average. specialization, years of experience, and job title) while the results showed that there is a weak positive relationship between the factors contributing to the formation of obstacles to financing small and medium enterprises and the variables (age, educational qualification, and years of experience), while there is no relationship between the factors contributing to the formation of obstacles to financing Small and medium enterprises and variables (specialization and job title) for workers in the branches of the Development Bank in the Eastern Region.

Keywords: Obstacles, Financing, Small and Medium Enterprises, Development Bank

1. المقدمة

تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة إحدى القطاعات الاقتصادية الهامة التي تستحوذ على اهتمام كبير من المنظمات والهيئات الدولية في ظل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتقنية، وذلك نظراً لدورها المحوري في الإنتاج والتشغيل وإدراج الدخل والمساهمة في الابتكار والتقدم التكنولوجي، علاوة على دورها في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لجميع دول العالم، وتعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة محور اهتمام جميع السياسات الهادفة إلى تخفيض معدلات البطالة في الدول النامية والدول المتقدمة، كما إنها تشكل ميداناً لتطوير المهارات الإدارية والفنية والإنتاجية والتسويقية، وتفتح مجالاً واسعاً أمام المبادرات الفردية والتوظيف الذاتي للعاطلين عن العمل، مما يخفف الضغط على القطاع العام في توفير فرص العمل، وهذا يؤكد أن قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة يُعد أحد أهم محركات النمو الاقتصادي، مما يفترض أن تكون هذه المشروعات قادرة على تمويل أنشطتها، وتحقيق النمو المطلوب لتسهم بدورها المنشود في عملية التنمية.

ويعتبر التمويل من أهم عوامل تطوير ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وعلى الرغم من ذلك فإن أصحاب هذه المشروعات يُعانون من صعوبات كبيرة في الحصول على التمويل اللازم، ويعد نقص التمويل أحد العقبات الرئيسية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تؤثر على قدرتها على الإنشاء والتشغيل والاستمرار والنمو، وذلك بسبب حجمها وحدثتها، سواء عند البدء بنشاطها أو عند التوسع أو التجديد في الآلات والمعدات وهذا يُعرض المؤسسات التمويلية إلى جملة من المخاطر عند تمويلها في مختلف مراحل نموها، ونظراً لهذه المخاطر تتجنب البنوك التجارية توفير التمويل اللازم لهذه المشروعات.

وبالتالي ومن خلال هذه الدراسة سيتم التعرف على معوقات وتحديات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمصرف التنمية فروع المنطقة الشرقية في ليبيا والذي يعتبر أحد المصارف المتخصصة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وهو أحد المؤسسات الممولة عليها كثيراً في تقديم الدعم لإنجاح التنمية في بلادنا العزيزة بكل مكوناتها من حشد للمدخرات وتوظيف للطاقات، والبحث عن موارد بديلة وابتكار لمشروعات ذات جدوى اقتصادية أمثل.

أولاً: مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

تُعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة جزءاً أساسياً في النشاط الاقتصادي، وهي لا تقل أهمية عن المشروعات الكبيرة، بل تعتبر هذه المشروعات مدخلاً تكاملياً لعدد كبير من المشروعات الكبرى خاصة في القطاع الصناعي، كونها تمثل رافداً هاماً وحيوياً للدخل القومي للدولة.

وتعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أهم المشروعات اللازمة لنمو الاقتصاد والدفع بعجلة التنمية إذ إنها تقوم بتزويد المجتمع بحاجاته الأساسية من السلع والخدمات، ولقد برز الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول المتقدمة في النصف الثاني من القرن العشرين في العديد من دول العالم مثل الولايات المتحدة واليابان وماليزيا والصين وغيرها من الدول.

وقد حظيت المشروعات الصغيرة والمتوسطة باهتمام كبير على الصعيدين الدولي والإقليمي للدور الذي تؤديه في خلق فرص عمل للشباب ما يعني خفض معدل البطالة لهذه الفئة وخلق فرص العمل إلى جانب كونها تسهم في تخفيف العبء على الميزانيات العامة للدول، وقد زاد الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الآونة الأخيرة في الدول العربية، لدورها الإيجابي وما حققته من نجاح ومساهمة في عملية التنمية (المقداد، 2011).

وفي ليبيا وعلى اعتبار أن النفط هو المصدر الرئيسي والوحيد تقريباً للدخل فقد اتجهت الأنظار إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة وزاد الاهتمام بها، لما لها من دور في تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط باعتباره المصدر الوحيد للدخل، فضلاً عن

تقليص نسبة البطالة والتي تصل في ليبيا إلى نسبة (17.7%) وفقاً لتقرير منظمة العمل الدولية (2017)، وتعتبر هذه النسبة مرتفعة مقارنة بالتعداد السكاني للدولة، وعلى الرغم مما تتميز به المشروعات الصغيرة والمتوسطة من سهولة التكوين والرقابة والإشراف عليها وصغر رأس المال الأمر الذي يشجع الكثيرين على الانخراط بها، إلا أن هذه المشروعات تواجه عدة صعوبات منذ بداية تكوينها وحتى أثناء تشغيلها وأهم هذه المشاكل هي مشكلة التمويل، وتخوف المصارف من تمويل المشروعات خاصة المتوسطة لأنها ترى بأن مستوى المخاطر المرتبطة بإقراض المشروعات المتوسطة أكبر من المخاطر المرتبطة بإقراض المشروعات الكبيرة، ومن هنا فإن مشكلة الدراسة تتلخص في تحديد المعوقات التي تواجه عملية تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمصرف التنمية والتي تتمثل في معوقات داخلية مثل النظم المالية والرقابية والمحاسبية بالمصرف وارتفاع أسعار الفائدة التي يفرضها المصرف على هذه المشروعات، وارتفاع تكاليف التقييم والإشراف على المشروعات، ومعوقات خارجية تتمثل في المعوقات التنظيمية مثل القوانين واللوائح وضعف دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة مما يضعها في مشاكل في الإنتاج والتسويق والمنافسة في السوق، وكيفية إيجاد السبل لحل المشكلة وتذليل الصعوبات أمام العملاء والزبائن.

واستناداً على ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

- ما هي الصعوبات التي تواجه تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بفروع مصرف التنمية في المنطقة الشرقية؟
- ما هي العوامل المساهمة في إعاقة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بفروع مصرف التنمية في المنطقة الشرقية؟

ثانياً: أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من محاولتها الوقوف على تحديد المعوقات والصعوبات التي تواجه تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمصرف التنمية فروع المنطقة الشرقية، ومحاولة تقديم جملة من التوصيات التي من شأنها أن تساهم في تذليل الصعوبات التي تواجه هذه المشروعات والمساهمة في تمكين العملاء والزبائن من الاستفادة منها، مع التأكيد على أهمية دور مصرف التنمية حيث ينبغي عليه المساهمة في التخفيف من حدة اللوائح والقوانين المقيدة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة كالقوانين الخاصة بالرسوم الجمركية والضرائب وزيادة حجم التمويل وتنويع آلياته، والتعرف على أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث من أهم سماتها توفير فرص وظيفية للشباب مما يساهم في دفع عجلة الحياة الاقتصادية والاجتماعية إلى الأمام.

ثالثاً: أهداف الدراسة

بناءً على مشكلة الدراسة وتساؤلاتها يمكن تحديد أهداف هذه الدراسة في التعرف على:

1. التعرف على دور مصرف التنمية وكيفية تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وإجراءاتها.
2. دراسة معوقات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
3. تقديم بعض المقترحات والتوصيات التي تساعد في تجاوز معوقات التمويل.

رابعاً: منهجية الدراسة

انطلاقاً من مشكلة الدراسة وأهدافها فقد اتبع في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والذي يهدف إلى وصف وتشخيص هذه الظاهرة وإلقاء الضوء على جوانبها المختلفة بغرض فهمها وتحديد أسبابها، حيث استخدم أسلوب المسح الشامل، وتم جمع البيانات عن طريق إعداد استبيان يُستهدف به العاملين بالمصرف، وتم الاعتماد في هذه الدراسة على جانبين: الأول الكتب

والمجلات والدراسات السابقة للحصول على البيانات الثانوية والتي ستغطي الجانب النظري، ويشمل التعريف والمزايا والخصائص وتحليل الدراسات السابقة والجانب الآخر الدراسة الميدانية، والذي تم من خلاله تجميع البيانات الأولية.

مجتمع الدراسة: تكون مجتمع الدراسة من جميع الموظفين العاملين في مصرف التنمية بفروع المنطقة الشرقية والبالغ عددها (6) فروع، وقد بلغ عدد الموظفين العاملين بها تقريباً (105) موظفاً، وقد استخدم أسلوب الحصر الشامل لجميع البيانات من مجتمع الدراسة.

حدود الدراسة: اقتصر هذه الدراسة على تحديد المعوقات التي تواجه تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمصرف التنمية بالمنطقة الشرقية، وعليه فإن حدود هذه الدراسة تتمثل في:

1. الحدود الموضوعية: تناولت معوقات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بفروع مصرف التنمية في المنطقة الشرقية.
2. الحدود الزمنية: تم إجراء هذه الدراسة خلال الفترة الزمنية (2019-2020م).
3. الحدود المكانية: أجريت هذه الدراسة بفروع مصرف التنمية في المنطقة الشرقية.
4. الحدود البشرية: شملت هذه الدراسة جميع الموظفين العاملين بفروع مصرف التنمية في المنطقة الشرقية.

خامساً: الدراسات السابقة

حظيت المشروعات الصغيرة والمتوسطة باهتمام كبير في الأونة الأخيرة لما لها من دور في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق رفاهية الإنسان والمجتمع، ولقد أجريت العديد من الدراسات التي تناولت أكثرها التنوع في مصادر الدخل المحلي ومحاربة البطالة، وكذلك المعوقات والصعوبات التي تواجهها وتعرقها، وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى النويصري (2007) التي هدفت إلى التعرف على طبيعة العلاقة بين المصارف التجارية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والدور المتوقع من تلك المصارف في تنمية هذه المشروعات من خلال برامج تمويلية متنوعة، وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، تدني مساهمة المصارف التجارية في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كما تبين أن سياسات القروض ومنح الائتمان تتم وفق تاريخ الاستحقاق، وأن سياسات الإقراض تهتم بأنواع الأصول التي يمكن قبولها كضمانات ولا تأخذ في الاعتبار التقلبات التي تتعرض لها القيمة السوقية لهذه الأصول.

وسعت دراسة أبو صاع (2009) إلى معرفة أهم مصادر التمويل للصناعات الصغيرة في ليبيا ومحاولة اقتراح أنواع وأساليب جديدة في التمويل تساهم في تطوير هذه الصناعات. وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، إن المشروعات الصناعية الصغيرة في ليبيا تتلقى تمويل صغير الحجم لا يفي باحتياجاتها مع شروط سداد غير ميسرة وهو ما يؤدي إلى صعوبة سداد هذه الديون.

أما دراسة بتال وآخرون (2011) فقد هدفت إلى معرفة دور المصارف الخاصة في عملية تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتقديم فكرة عن التمويل وأنواعه ومخاطره، وقد توصلت إلى وجود دور للمصارف في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويتراوح هذا الدور ما بين تأسيس الصناديق التي تقوم بتمويل هذه المشروعات، وإنشاء وحدات خاصة داخل المصارف لتمويل هذه المشروعات.

في حين هدفت دراسة شهرزاد (2013) إلى التعرف مصادر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك التعرف على أهم المشكلات التي تواجه هذه المشروعات وتعيق نموها، وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن المشروعات الصغيرة

والمتوسطة تعتمد في تمويلها على مصادرها الذاتية في تمويل رأس مالها وقد تلجأ للمصارف في حالات قليلة جداً بسبب شروط وعراقيل المصارف، كما توصلت إلى أن المصارف ترى في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة قرار صعب ومكلف ومحفوف بمخاطرة كبيرة.

وحاول فروانة (2013) في دراسته التعرف على الصعوبات والمعوقات التي تواجه أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل اللازم، وتأثير الأوضاع السياسية عليها، ومدى فاعلية السياسات المالية المتبعة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقد توصلت الدراسة إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة قد عانت من مشاكل تمويلية والتي تمثل انعكاساً للاقتصاد الفلسطيني وتنقسم إلى معوقات خارجية أهمها الحصار المفروض على قطاع غزة، ومعوقات داخلية أبرزها عدم اهتمام المشروعات بالقطاع الخاص والعام ومؤسسات وهيئات السلطة المختصة، وغياب حاضنات الأعمال التي لا يوجد لها دور في الاقتصاد الفلسطيني.

وهدف دراسة البرغثي (2014) إلى التعرف على معوقات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا ومقترحات علاجها من وجهة نظر المصارف التجارية الليبية، وقد توصلت الدراسة إلى وجود معوقات خارجية تحول دون تمويل المصارف للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، منها عدم وجود إدارات وهيأت ومراكز بيانات تعمل على تقديم البيانات والمعلومات للمصارف، كما أظهرت النتائج وجود معوقات داخلية أهمها قلة عدد الموظفين المؤهلين للتعامل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وعدم وجود وحدات خاصة بتمويل هذه المشروعات إلى جانب عدم قدرة هذه المشروعات على تقديم ضمانات، وقلة وجود بيانات وسجلات وقوائم مالية ومحاسبية.

وقامت بن بلقاسم (2014) بإجراء دراسة هدفت إلى التعرف على الصيغ التمويلية التقليدية والحديثة المتاحة أمام المشروعات الصغيرة والمتوسطة كبداية يمكن الاعتماد عليها وإبراز واقع تقنيات التمويل المستحدثة في الجزائر من الناحية القانونية، وتوصلت الدراسة إلى أن مشكلة التمويل من أهم المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الرغم من قلة وبساطة رأس مالها، ويجب أن تختار المشروعات الصغيرة والمتوسطة المصدر الملائم الذي يحقق لها التوازن بالهيكل المالي، كما توصلت إلى أن التمويل الإسلامي بمختلف أشكاله أحد الأساليب التمويلية التي تتلائم بشكل كبير مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة كونه يقوم على المخاطرة بالدرجة الأولى.

في حين هدفت دراسة غميقة (2015) إلى التعرف على واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وكيفية حصولها على القروض والتسهيلات من المصارف التجارية، والتعرف على معايير منح الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة المتبعة بالمؤسسات المالية في السوق الليبي، وكانت أهم نتائجها إن ضعف الجدارة الائتمانية لأغلب المشروعات الصغيرة والمتوسطة يرجع لعدم قدرة هذه المشروعات على تقديم الضمانات المطلوبة من المصارف التجارية، وضعف قدرتها على تقديم البيانات المالية المطلوبة والتي على ضوءها يتم منح القروض.

وضمن هذا التوجه قام أبوشنب (2015) بدراسة هدفت إلى التعرف على دور صياغة التمويل الإسلامي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ودعمها، وتوسيع انتشارها. وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن عدداً من صيغ التمويل الإسلامي تقدم حلاً فعالاً لتعزيز الدور الاقتصادي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وسعت المللي (2015) في دراستها إلى البحث في أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمعوقات التمويلية التي تواجهها، ومعرفة دور البنوك والمؤسسات المالية والصعوبات التي تواجهها في تمويل قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بسورية، وتوصلت

الدراسة إلى نتائج أهمها أن طبيعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة تشكل عائقاً أمام تمويلها من قبل المؤسسات المالية، وأن أنظمة العمليات المصرفية السائدة دوراً معيقاً في حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التمويل.

أما دراسة العوض وأبو كركي (2016) فقد سعت إلى التعرف على المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة معان من وجهة نظر المالكين، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وقد توصلت إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة معان تعاني من نقص في مستوى السيولة والذي يحد من تطور و تقدم هذه المشروعات، وغياب الدعم الحكومي، إلى جانب عدم توفر المصادر الكافية لتمويل تلك المشروعات، وعدم توفر الخبرات، كما تعاني المشروعات من مشكلات أخرى تتعلق بضعف التكيف مع البيئة وافتقارها للإبداع والابتكار ونقص الخبرات التسويقية.

وحاولت دراسة عبد الله (2016) التعرف على دور المصارف التجارية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ودراسة واقعها، ومعرفة معايير منح الائتمان لهذه المشروعات، وتوصلت إلى أن هذه المشروعات غير قادرة على تقديم الضمانات المطلوبة من المصارف التجارية إلى جانب ضعف قدرتها على تقديم البيانات المالية المطلوبة والتي علي ضوءها يتم منح القرض.

أما دراسة إجبارة وإجبارة (2016) فهدفت إلى التعرف على الدور الذي تلعبه المصارف الإسلامية في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، واستعراض تجارب بعض الدول العربية لدعم هذه المشروعات، وتوصلت إلى أن التجربة الليبية هي تجربة حديثة، وتحتاج إلى الكثير من الدعم من أجل تطوير سياق التمويل الإسلامي لدعم وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وهدف دراسة شنوب (2016) إلى إيجاد مصادر تمويل جديدة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سوق الأوراق المالية بدولة سوريا وتكون خياراً تمويلياً إضافياً إلى جانب مصادر التمويل الرسمية فضلاً عن مصادر التمويل الداخلية (مصادر التمويل غير الرسمية)، وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود تناسق وتوافق في القوانين والتشريعات النازمة لعمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تعيق نمو وانتشار وتطور هذه المشروعات.

وفي سياق متصل أجرت محمد (2018) دراسة هدفت إلى التعرف على الدور الذي تلعبه المشاريع الصغيرة في التقدم بالدولة وارتفاع المستوى الاقتصادي فيها والعمل على تطوير التنمية الاقتصادية في البلاد، وأوضحت نتائجها ضرورة التأكيد على دور الدولة والحكومات في ذلك التطور والتنمية الاقتصادية وطرق الحد من البطالة في المجتمع وأثار البطالة على الشباب ووضع الحلول لها.

وأجرى رحاب والفراح (2019) دراسة هدفت إلى التعرف على الدور الذي تلعبه المصارف والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، وتوصلت الدراسة إلى أن للمصارف والمؤسسات المالية دور في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقد تراجع هذا الدور مع صدور قانون 1 لسنة 2013 بشأن تحريم التعامل بالفائدة.

وقد حاولت دراسة لعززي (2019) التعرف على الطرق والسياسات التي تتبعها البنوك التجارية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، وقد ركزت على حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وقد توصلت الدراسة إلى أن للمصارف التجارية دوراً كبيراً في استحداث المشروعات الصغيرة والمتوسطة بوصفها مصدراً هاماً من مصادر تمويل هذه المشروعات، ونظراً لضآلة رأس المال التأسيسي لمعظم المشروعات الصغيرة والمتوسطة فقد بدأ القطاع المصرفي الجزائري في استحداث أدوات تمويل جديدة تستجيب لاحتياجات هذه المشروعات من بينها تفعيل السوق المالية، والرفع من رؤوس أموال البنوك والمؤسسات المالية.

وفي سياق الدراسة الحالية سعت دراسة البراني والوريدي (2019) التعرف على المعوقات التي تحول دون تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمصارف التجارية الليبية، وتوصلت الدراسة إلى أن المشروعات الصغيرة في ليبيا تواجه العديد من المعوقات وقد تمثلت هذه المعوقات في الاقتصادية والسياسية والمالية والإدارية.

التعقيب على الدراسات السابقة:

تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ركيزة أساسية في دعم اقتصاد الدول كونه يساهم في تنويع مصادر الدخل وخفض نفقات الدول الداخلية، ونجاح هذه المشروعات يتوقف على عدة عوامل أهمها التمويل ومصادره ونوعه والجهة المانحة له، وكذلك مياوحتها من صعوبات وتحديات، ومن خلال عرض الدراسات السابقة يتبين أن بعض الدراسات قد ركزت على البحث في مصادر والجهات التي تتولى تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة كدراسة أبو صاع (2009)، ودراسة شنوب (2016)، في حين تناولت دراسات أخرى واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة كدراسة غميقة (2015)، واهتمت بعض الدراسات بدراسة أهمية والدور الذي تلعبه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في النشاط الاقتصادي للدول كدراسة محمد (2018)، ودراسة الملي (2015).

وبخصوص دور المصارف التجارية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة فقد اهتمت العديد من الدراسات بهذا الجانب ومن هذه الدراسات دراسة لعزازي (2019)، ودراسة عبد الله (2016)، بالإضافة إلى الدور اهتمت النويصري (2007) بطبيعة العلاقة بين المصارف التجارية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، فيما اختلفت دراسات أخرى وتناولت دور المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة كدراسة أبوشنب (2015)، ودراسة أجبارة وآخرون (2016)، وحاولت دراسات أخرى كدراسة بن بلقاسم (2014) بدراسة الصيغ التمويلية التقليدية والحديثة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وركزت بعض الدراسات كدراسة فراونة (2013)، ودراسة البرغثي (2014)، ودراسة الملي (2015)، في البحث عن المعوقات والصعوبات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وقد انققت في ذلك مع الدراسة الحالية، كما تناولت البيئات المكانية التي أجريت في تلك الدراسات، والتي شملت بيئات مختلفة، وتركزت معظمها في بيئات الأعمال العربية كدراسة فراونة (2013) التي أجريت في فلسطين ودراسة شنوب (2016) ودراسة الملي (2015) التي أجريت في سوريا، ودراسة لعزازي (2019) التي أجريت في الجزائر، كما أجريت دراسات في بيئة الأعمال الليبية والتي تتفق مع الدراسة الحالية في ذلك كدراسة أبو صاع (2009)، ودراسة البرغثي (2014)، ودراسة رحاب والفراح (2019)، ودراسة أجبارة وآخرون (2016).

مصرف التنمية ودوره في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا:

لقد حاولت الدولة الليبية أن تولي اهتماما بقطاع التنمية وتحقيق التنمية المكانية والاستقرار الاجتماعي، ولتفعيل ذلك عملت الدولة على استحداث 4 مصارف تخصصية مختلفة الأهداف كان من بينها "مصرف التنمية" الذي أنشئ بموجب القانون رقم 8 لسنة 1981م لكي يساهم مصرف التنمية في الدفع بعجلة الإنتاج الاقتصادي، حيث يقوم بدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم القروض المتنوعة ومن هنا فقد واصل المصرف مسيرة عمله على ما يزيد من ثلاثة عقود مضت منطلقا في ذلك من الأهداف والأغراض المنصوص عليها بقانون الإنشاء، وقد تميزت الفترة المنوه عنها بحركة نمو جديرة بالاهتمام خلص من خلالها إلى توطيّن عدد من الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية والخدمية بلغت حتى تاريخ 30-9-2014م (17411) مشروعاً وصلت قيمة تمويلها إلى ما يقارب (1.869.210.654.000دل) مليار وتسعمائة مليون دينار ليبي، في محاولة لتحقيق التنمية المكانية بكافة قرى ومدن ليبيا، وتوفير العمل للفئات المستهدفة بالإقراض والتي تقدر بحوالي (47494) فرصة عمل، وذلك للمساهمة في تحقيق الاستقرار الاجتماعي وتحقيق التنمية المكانية وبما ينعكس إيجاباً على دعم الاقتصاد الوطني، وتوطيّن مشروعات وأنشطة اقتصادية لتلبية أهداف وطموحات

القطاع الأهلي الذي أصبح منافسا للقطاع العام، والذي كان يتولى تنفيذ السياسة الاقتصادية من خلال ما يرسمه من خطط تنموية وما يحدد بميزانياته السنوية، وقد أتجه المصرف للتحويل من مصرف تقليدي إلى مصرف إسلامي شامل منطلقا في ذلك على تدريب وتأهيل العاملين بالمصرف وفروعه، كما عمل المصرف على إعادة هيكلة إدارته وفروعه بما يتوافق ونظام العمل ببرامج الصيرفة الإسلامية (بيوك، 2015: 3) وذلك بعد أن صدر قانون رقم (1) لسنة 2013م بشأن منع التعامل بالفوائد الدائنة والمدينة باعتبارها معاملات ربوية.

أولاً: الهيكل التنظيمي لإدارات مصرف التنمية: يتكون التنظيم الإداري لمصرف التنمية حسب الهيكل التنظيمي لإدارة المصرف من الإدارات التالية:

1- **مكتب شؤون الفروع "إدارة الفروع":** يعتبر أحد الإدارات العامة التابعة للمدير العام بالمصرف، ويقوم بالإشراف على جميع فروع المصرف والتنسيق والمتابعة بين الإدارة العامة والفروع من ناحية الإجراءات الإدارية والفنية، حيث يبلغ عدد الفروع حالياً (27) فرعاً موزعة على جميع مناطق ليبيا، ويضم أكثر من (600) موظف وعامل، كما أن إدارة الفروع تقوم بتقديم خدماتها للفروع وذلك باستلام طلبات الإقراض وفقاً للإجراءات المعتمدة في المصرف وإحالتها للإدارة العامة للنظر فيها ودراسة مدى احتياج الفرع أو المنطقة لطلبات المشاريع وجدواها، فمن خلال تلك الدراسات تتضح مدى حاجة المناطق لمثل هذه المشروعات وجدواها حيث ومن خلال تلك الدراسات تتضح مدى حاجة المناطق لمثل هذه المشاريع التنموية والخدمية التي تبنى عليها استراتيجية المصرف العليا، إذ أن المصرف ينظر بالدرجة الأولى إلى المشروعات التي تقوم على أساس صحيح يخدم ليبيا حاضراً ومستقبلاً، وهو ما يتجلى في تنمية وتطوير بعض الصناعات الاستراتيجية وكذلك الكثير من المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وحيث أن ليبيا تعتمد على رقعة جغرافية شاسعة مترامية الأطراف وهو ما أدى إلى التباعد الجغرافي بين الفروع التابعة للمصرف (عون، 2015: 12).

2- **مكتب الشؤون القانونية:** يعمل مكتب الشؤون القانونية على تفعيل مهامه وإنجاز الأعمال المناطة به بما يتماشى والتشريعات النافذة واللوائح المنظمة لعمل المصرف التي نذكر منها:

- إعداد العقود والاتفاقيات التي يبرمها المصرف من الناحية القانونية.
- الترافع أمام المحاكم الليبية في القضايا المرفوعة ضد المصرف والمرفوعة ضد الغير.
- إعداد أوامر الحجز الإداري ومتابعة تنفيذها حيال الأطراف الممولة من المصرف والذين تخلوا عن إلتزاماتهم التعاقدية تجاه المصرف.

- إعداد وصياغة القرارات بمختلف مسمياتها بما يتفق والتشريعات النافذة.
- إبداء الرأي القانوني حيال ما يحال إلى المصرف من معاملات أو ما يطلب من استشارات قانونية (مجلة مصرف التنمية، 2015: 67).

3- **مكتب المراجعة الداخلية:** يتبع مكتب المراجعة الداخلية للمدير العام مباشرة، ويختص بعمليات المراجعة المستندية اللازمة، للتأكد من صحة تنفيذ النواحي المالية وفق القوانين والقرارات واللوائح الخاصة بذلك ومراجعة عمليات التحصيل وكشوف الحركة الشهرية للحسابات الجارية لدى المصارف النقدية بالخزينة، والتحقق من حركتها وتعزيزها المستندي والاشتراك في لجان الجرد السنوي، وإجراء الجرد المفاجئ على الخزائن والتأكد من أن جميع المصروفات المقيمة بالدفاتر صرفت فعلاً وفي حدود الارتباطات المقررة والتقديرات المصرح بها، كما يقدم مكتب المراجعة والتوثيق تقريراً شهرياً للمدير العام وصورة منه إلى مدير إدارة الشؤون المالية يتضمن أهم الملاحظات التي يراها.

4- إدارة المعلومات والتوثيق: تختص إدارة المعلومات والتوثيق بتسجيل جميع البيانات والمعلومات الخاصة بالمصرف بحيث تكون مرجع خاص يمكن الاستفادة منه في اظهار أي معلومات تريدها أي إدارة من إدارات المصرف أو المؤسسات المالية مثل مصرف ليبيا المركزي كما تحتفظ ببيانات وأسماء المستفيدين من القروض الممنوحة عن طريق المصرف والأقساط المحصلة خلال فترات زمنية معينة، ويتم حفظ هذه المعلومات بالمنظومات المعتمدة والمخصصة من المصرف بجميع فروعه.

5- إدارة المتابعة والتفتيش: تقوم إدارة المتابعة والتفتيش بعدد من المهام والاختصاصات وفقا للهيكل التنظيمي المعتمد لدى المصرف، حيث أنيط بهذه الإدارة عدد من الاختصاصات نذكر منها:

- متابعة تنفيذ المشروعات التي يمولها المصرف أو يساهم في تمويلها وذلك بالإشراف على عمليات التركيب وتجارب التشغيل.
 - التفتيش على حساب المقترضين ومتابعة نشاطهم بعد التنفيذ للتأكد من نجاح المشروع بما يضمن قدرته على استرداد أموال المصرف.
 - القيام بالزيارات الميدانية للمشروعات الممولة من المصرف بهدف التأكيد على تحقيق أهدافها.
 - متابعة أقساط القروض الممنوحة في تواريخ استحقاقها واتخاذ الإجراءات القانونية لتحصيل الأقساط بالتنسيق مع الإدارة القانونية والمالية.
 - متابعة الآلات الموردة من حيث مطابقتها للمواصفات الفنية والطاقات الإنتاجية وتركيبها في المواقع المخصصة لها.
 - معالجة المشاكل التي قد تواجه المشروعات الممولة واقتراح الحلول المناسبة.
- كل هذه الأعمال والمهام يتم تنفيذها من خلال قسمي المتابعة والتفتيش بكادر وظيفي يحوي عددا من المهندسين والاستشاريين يضم عدد من التخصصات المالية والفنية (الصادق، 2016، 22).

6- إدارة الدراسات والقروض: تتولى إدارة الدراسات والقروض إجراء دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية للمشروعات التي يقوم بتمويلها المصرف واتخاذ الاجراءات التنفيذية لإبرام العقود بالنسبة للمشروعات ذات الجدوى والتي يتقرر تمويلها، والتأكد من استيفاء الضمانات الكافية التي تتضمن استرداد القروض وتنفيذها من خلال إصدار مذكرات الصرف للدفعات بعد دراسة الفواتير واعتمادها وفق الاشتراطات الفنية وكذلك إعداد التقارير الدورية عن المشروعات ونشاط الإدارة واقتراح السياسات والبرامج التي تتمشى مع خطط المصرف ذات العلاقة.

7- إدارة العمليات المصرفية: وتنقسم إدارة العمليات المصرفية إلى قسمين هما:

- قسم الاعتمادات المصرفية: ويختص بمتابعة وتنفيذ جميع الاعتمادات الداخلية والخارجية بالمصرف.
- قسم الحسابات المصرفية: ويختص بجميع الحوالات الداخلية والخارجية للمصرف والإشراف على الحوالات الخاصة بمصروفات المصرف من مرتبات للعاملين أو تحويلات من المصارف التي يوجد بها حسابات خاصة بالمصرف وتجميعها في حساب الإدارة العامة بمصرف ليبيا المركزي.

8- إدارة الاستثمار والمساهمات: تعد من أنواع الإدارة المهنية في سوق المال والاستثمار وتخص كل ما يتعلق بالأصول المالية من سندات وأسهم، والأصول التي تمثل العقارات وذلك بغرض تحقيق أعلى الأهداف الاستثمارية والربحية لمصلحة المصرف ومن أهم أعمال إدارة الاستثمار:

- تقديم النصائح والإرشاد في مجال الاستثمار وإدارة الثروات.
- تقوم بعمليات التحليل المالي واختيار الأصول وتقنين الادخار ويقوم بمهمة خاصة في التخطيط للعمليات الاستثمارية ومتابعتها لحظة بلحظة لتحقيق الأهداف الربحية، حيث تقوم إدارة الاستثمار والمساهمات بمصرف التنمية بدراسة المشروعات واستثمارها بالمساهمة أو المشاركة مع المشروعات الأخرى بحيث تستفيد من عوائدها المالية لصالح المصرف، وكذلك تشرف على إنشاء مباني لفروع المصرف واستثمارها (مجلة مصرف التنمية، 2015).

9- إدارة الشؤون المالية: تختص إدارة الشؤون المالية بجميع الإجراءات المالية بالمصرف وفروعه ويحدد صلاحيات للمستويات الإدارية في اعتماد صرف المبالغ المالية والالتزام بها وذلك بما يتماشى وحجم العمل وتحقيق الرقابة الداخلية، واعتماد الدورة المستندية اللازمة لتطبيق النظام المحاسبي وكذلك تنظيم وحفظ الوثائق والعقود والمستندات ذات الأهمية والمتعلقة بنشاط المصرف بما يكفل ضمان سريتها والحفاظ عليها وتحديد المسؤولية عنها، واعتماد السجلات والدفاتر التي يتطلبها النظام المحاسبي المالي للمصرف بما يتفق ونظام الاثبات المتبع يدويا أو آليا، كما يتم الصرف بموجب صكوك أو حوالات مصرفية وغيرها من مستندات الصرف المتعارف عليها، كما يجوز الصرف نقدا في الأحوال التي يحددها مدير إدارة الشؤون المالية ويعتمدها المدير العام ويتم حفظ المبالغ النقدية ودفاتر الصكوك وإيصالات الاستلام النقدية وخطابات الضمان وغيرها من الأوراق ذات القيمة المالية في الخزائن الحديدية المعدة لهذا الغرض وتكون عهدة لشخص أو أكثر على أن يراعى أن تتم عمليات التسليم والاستلام بحضور تحريرية تعد لهذا الغرض، كما يختص المدير العام بإصدار قرار بتشكيل لجنة لإعداد مشروع الميزانية التقديرية، قبل بداية السنة المالية بثلاثة أشهر.

10- إدارة الشؤون الإدارية والتدريب: يتم تحديد اختصاصاتها بقرار من لجنة الإدارة بناءً على عرض من المدير العام وتنقسم إدارة الشؤون الإدارية والتدريب إلى قسمين هما:

- قسم شؤون العاملين: ويختص باستخدام الموظفين بتوقيع عقود وفقا للمؤهلات العلمية والخبرة المطلوبة لأداء العمل ويتم التعاقد على أساس الشروط العامة الموضوعة من قبل المصرف ووفقا لأحكام قانون العمل، كما يختص القسم بمتابعة الحضور والانصراف اليومي للموظفين ويخضع جميع الموظفين ماعدا شاغلي الوظائف العليا بالمصرف لنظام تقارير الأداء السنوي الذي يعده الرئيس المباشر على النموذج الخاص ويتضمن بيان حالة العامل من جميع النواحي التي تتصل بمهامه كما يهتم القسم بجميع الأمور التي تخص الموظفين من علاوات وإجازات وتقارير ومتابعتها وأداء مهامها بالخصوص.
- قسم التدريب: ويختص بإقامة الدورات التي تهدف إلى زيادة مهارات المتدرب أو الموظف وتطويرها وهي إحدى الأهداف والخطط الموضوعة من هذا القسم، وكذلك لضمان أداء العمل بفاعلية وسرية لسد الثغرات التي توجد بين معايير الأداء التي يحددها المسؤولين وبين الأداء الفعلي للعاملين لغرض إعداد كادر وظيفي قادر على إعداد مهامه بفاعلية وبغاية السهولة، وكذلك العمل على معالجة نقاط الضعف الملموسة لدى الموظف داخل المصرف (مجلة مصرف التنمية، 2015: 63).

- ثانيا: أهداف مصرف التنمية والمشروعات التي مولها:

أ- أهداف مصرف التنمية:

1. تقديم القروض لتمويل الاستثمارات اللازمة لمشروعات القطاعات الإنتاجية ذات الجدوى الاقتصادية في المجالات الصناعية والزراعية والسياحية وغيرها، سواء كانت في شكل مشروعات أو تحديثات لطاقت إنتاجية قائمة أو أعمال مساعدة لهما.
2. توفير المساعدة والمشورة الفنية للمشروعات الإنتاجية التي يمولها المصرف بصفة مباشرة وغير مباشرة، وعليه متى طلب منه ذلك توفير المساعدة والمشورة لأية مشروعات أخرى ولو لم يكن ممولا لها، لغرض توجيه المواطنين إلى العمل الإنتاجي والصناعي واكتساب المهارات.
3. استظهار الفرص الاستثمارية التي تساهم في توزيع القاعدة الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل بما يخدم أغراض التحول ودراساتها وعرضها على جهات مختصة.
4. استقطاب المشاركات الأجنبية بهدف تمويل المشروعات الإنتاجية وفقا للسياسة الاقتصادية.
5. دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا للحد من ظاهرة البطالة وذلك لخلق فرص عمل للشباب.
6. توسيع القاعدة الاقتصادية وتشجيع الانتشار الجغرافي للفروع والمشاريع بما يساهم في تعديل خريطة التوطين الصناعي للدولة وزيادة نمو الناتج الإجمالي.
7. بناء النظم الإلكترونية ووسائل الاتصال باستخدام التقنيات الحديثة المختلفة لتوفير أفضل الخدمات المتكاملة والأمنة.
8. تنمية وتطوير الكوادر البشرية المؤهلة والمدرّبة، وبناء النظم الإدارية بأفضل التقنيات الحديثة وبسرعة وبجودة.

• الوسائل التي يستخدمها المصرف في سبيل تحقيق أهدافه: (مجلة مصرف التنمية، 2015: 38)

1. الاقتراض من الجهات المحلية ومؤسسات التمويل الدولية والإقليمية التي تساهم فيها ليبيا وغيرها من مؤسسات التمويل بغرض تمويل مشروعاته واستثماراته والاستفادة من خبرات المؤسسات الأجنبية.
2. القيام بالدراسات والبحوث التي تخدم عمليات المصرف ونشاطاته، واقتراح السياسات والبرامج التي تتماشى وأهداف خطط التحول.
3. تقييم المشروعات المقدمة لتمويلها تقييما شاملا ويعالج بالتفصيل الجوانب الفنية والاقتصادية والمالية وله في هذا الشأن إجراء الدراسات اللازمة.
4. إصدار السندات وطرحها للاكتتاب العام وإصدار شهادات الاستثمار.
5. إنشاء وامتلاك وشراء ورهن العقارات اللازمة لتحقيق أغراضه وأهدافه.

ب- مساهمة المصرف في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

لقد قام المصرف ومنذ بداية تأسيسه بمنح العديد من القروض من خلال فروع وعلى مستوى جميع المدن الليبية، وقد توزعت هذه القروض خلال فترات زمنية على النحو التالي:

جدول (1) القروض الممنوحة من مصرف التنمية منذ تاريخ إنشائه إلى 30-9-2014م

ر.م	الفروع	عدد القروض	القيمة (د.ل)	عدد المستفيدين
1	طبرق	440	23,404,722,000	1625
2	درنة	243	28,558,726,000	853
3	القبة	144	11,188,271,000	505
4	الجبل الأخضر	403	37,975,573,674	1097
5	المرج	338	29,577,565,000	1008
6	بنغازي	3306	177,346,790,000	5051
7	الواحات	276	28,690,586,000	1746
8	الكفرة	49	9,803,287,000	153
9	سرت	258	23,530,710,230	802
10	الجفرة	105	6,079,235,000	317
11	مصراتة	389	25,893,595,000	1084
12	الخمس	351	170,376,530,000	1862
13	بني وليد	188	21,196,911,000	643
14	ترهونة ومسلاته	430	40,319,974,500	1716
15	طرابلس	7078	762,659,554,189	15092
16	غرب وجنوب طرابلس	552	135,161,555,525	3401
17	الزاوية	425	44,264,123,500	1548
18	صبراتة وصرمان	254	27,013,697,500	934
19	الجميل	418	27,351,676,500	1093
20	غريان	463	81,131,400,905	1724
21	نالوت	158	15,878,720,000	492
22	يفرن وجادو	244	37,132,850,915	1075
23	اوباري	214	14,067,493,000	646
24	سبها	346	47,422,288,000	1645
25	وادي الشاطئ	210	34,943,162,850	997
26	مرزق	129	8,241,655,000	367
	الإجمالي	17411	1,869,210,654	47494

المصدر: (مجلة مصرف التنمية، 2015، العدد 1، ص 11)

- أنواع المشروعات التي ساهم المصرف في تمويلها: في عام 2014م قامت إدارة المصرف باستكمال إجراءات تمويل عدد من المشروعات التنموية في مختلف مناطق ليبيا، حيث بلغت عدد مذكرات الصرف المنفذة لعدد (45) مشروعاً، وصلت القيمة المالية لها في حدود 11.588.650 أحد عشر مليون وخمسمائة وثمانية وثمانون ألفاً وستة مائة وخمسون ديناراً ليبيا، حيث تم تنفيذ هذه المشروعات وفق الخطة التنفيذية للإدارة المعتمدة من قبل مجلس الإدارة ووفق الأنشطة التالية:

جدول (2) أنواع المشروعات التي مولها مصرف التنمية وقيمة التمويل

م	النشاط	مشاريع متعاقد عليها أقل من 250,000			مشاريع متعاقد عليها أكثر من 250,000		
		العدد	القيمة المرسودة د.ل	القيمة المصروفة د.ل	العدد	القيمة المرسودة د.ل	القيمة المصروفة د.ل
1	بناء وتشبيد	38	9,112,418,63	200,000	18	4,789,200	4,645,236
2	وسائل النقل	60	9,299,603,30	2,736,800			
3	خدمية	25	1,649,700,00	624,810			
4	غذائية وأعلاف	7	600,000,00		3	3,356,438	1,965,000
5	بلاستيكية وكيمياوية	2	200,000,00		1	380,000	
6	معدنية وهندسية	6	569,100,00				
7	خشبية وورقية	4	700,000,00			300,000	
8	خدمات صحية وعلاجية	3	295,000,00	250,000			
9	خدمات سياحية	3	240,000,00				208,650,000
10	نسيجية وجلدية				3	1,667,000	
	الإجمالي	148	22,765,822	3,810,610	26	20,492,638	6,818,886

المصدر: (مجلة مصرف التنمية، 2015، العدد 2، ص 10)

وقد توزعت عملية التمويل على عدد (18) فرع تغطي معظم مناطق ليبيا الجدول التالي يوضح توزيع هذه المشروعات على فروع المصرف والنسبة المئوية لها:

جدول (3) توزيع المشروعات التي تم تمويلها حسب الفروع

النسبة	قيمة الاقراض د.ل	عدد المشاريع	الفروع
6.2%	719,800	5	طرابلس
15.6%	1,818,318	3	المرج
5.02%	582,400	4	بنغازي
4.2%	490,810	3	أوباري
10.02%	1,161,236	3	الشاطئ
3.32%	385,318	3	جنوب وغرب طرابلس
8.10%	950,000	5	بني وليد
3.05%	353,650	3	الجبل الأخضر
17.06%	1,976,800	5	بفرن
2.58%	300,000	1	درنة
2.51%	291,200	2	القبة
7.25%	840,000	1	الزاوية
1.34%	155,318	1	ترهونة
0.86%	100,000	1	الجميل
1.25%	145,600	1	غريان
1.29%	150,000	1	الخمس
1.03%	120,000	1	الجبل الغربي
1.25%	145,600	1	صبراتة وصرمان
7.76%	900,000	1	الجفرة
100	11,585,650	45	الإجمالي

المصدر: (مجلة مصرف التنمية، 2015، العدد 2، ص 11)

الدراسة الميدانية

تمهيد:

يتضمن هذا الفصل الإجراءات التي اتبعت لتحقيق أهداف الدراسة، ويتناول أداة الدراسة، وإجراءات التأكد من صدقها وثباتها لتكون مناسبة، وصالحة للتطبيق، كما يتناول تحليل البيانات التي تم تجميعها من مجتمع الدراسة باستخدام البرنامج الإحصائي، وعرض نتائج الدراسة لينتهي بجملة من التوصيات التي يوصي بها الباحث.

أولاً: أداة الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة استخدم الاستبيان كأداة للدراسة، حيث استفاد الباحث من الدراسات السابقة في تطوير استبيان لجمع البيانات من مجتمع الدراسة وقد تكون الاستبيان من ثلاثة أقسام، وذلك على النحو التالي:

– القسم الأول: يتناول المتغيرات الديموغرافية والبيانات الأولية لمجتمع الدراسة، وتتضمن (العمر، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، التخصص، والمسمى الوظيفي).

– القسم الثاني: ينقسم إلى محورين، وذلك كما يلي:

محور قياس الصعوبات التي تواجه المصرف في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة: بعد مراجعة الدراسات السابقة التي اهتمت بدراسة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والصعوبات التي تواجهها، والتي تمت الإفادة منها في إعداد محور قياس الصعوبات كدراسة البرغثي (2014)، ودراسة المللي (2015)، تكون هذا المحور من (12) فقرة، وأجريت التعديلات المناسبة عليها، وقد وضعت أمام كل فقرة خمسة بدائل هي: (موافق بشدة، وموافق، ومحايد، وغير موافق، وغير موافق بشدة)، حيث أعطيت كل فقرة من الفقرات ذات الاتجاه الإيجابي وزناً وفق تدرج ليكرت الخماسي لتقدير درجة الموافقة كالتالي: خمس درجات للخيار موافق بشدة، وأربع درجات للخيار موافق، وثلاث درجات للخيار محايد، ودرجتان للخيار غير موافق، ودرجة واحدة للخيار غير موافق بشدة.

– محور العوامل التي تشكل عائقاً أمام تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة: بعد مراجعة الدراسات السابقة التي اهتمت بدراسة العوامل التي تشكل عائقاً أمام تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتي تمت الإفادة منها في إعداد محور العوامل المعيقة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة كدراسة فراونة (2013)، وتكون المحور من (12) فقرة، وأجريت التعديلات المناسبة عليها، وقد وضعت أمام كل فقرة خمسة بدائل هي: (موافق بشدة-موافق-محايد-غير موافق-غير موافق بشدة) وأعطيت لكل فقرة وزن وفق تدرج ليكرت الخماسي لتقدير درجة الموافقة كالتالي: خمس درجات للخيار موافق بشدة، وأربع درجات للبديل موافق، وثلاث درجات للبديل محايد، ودرجتان للبديل غير موافق، ودرجة واحدة للبديل غير موافق بشدة، وأعطيت درجات معكوسة للفقرات ذات الاتجاه السلبي، حيث أعطيت خمس درجات للبديل غير موافق بشدة، وأربع درجات للبديل غير موافق، وثلاث درجات للبديل محايد، ودرجتان للبديل موافق، ودرجة واحدة للبديل موافق بشدة.

جدول (4) يبين قيم مقياس ليكرت الخماسي

الخيار	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

ثانياً: ثبات وصدق أداة الدراسة:

أ- الدراسة الاستطلاعية لمقياس الدراسة: بعد أن تم عرض أداة الدراسة على مجموعة من الخبراء والمحكمين من أجل التأكد من مدى صلاحيتها والعمل بملاحظاتهم وتوجيهاتهم، اخضعت الأداة لدراسة استطلاعية وذلك للحكم على مدى ملائمة الأداة للمقياس وتلافي الصعوبات الممكن حدوثها أثناء عملية جمع البيانات، هذا بالإضافة إلى إتاحة الفرصة لتجريب المقياس ميدانياً وحساب معاملات ثباته وصادقه.

ب- ثبات مقياس الدراسة: يتضح من الدراسة الاستطلاعية المبدئية لأداة الدراسة الخاصة بمعوقات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وعند حساب معامل الثبات والصدق على الفقرات المتعلقة بمحاور الدراسة والموزعة على (12) فقرة لمعوقات التمويل، و(12) فقرة للعوامل المعيقة كانت النتيجة كما يلي:

جدول (5) قيم معامل الثبات والصدق لمحاور أداة الدراسة

المحاور	عدد الفقرات	معامل الثبات	معامل الصدق
صعوبات تمويل المشروعات	12	0.846	0.919
العوامل المعيقة للتمويل	12	0.897	0.947
الأداة ككل	24	0.932	0.959

ومن خلال الجدول (5) يتبين أن معامل الثبات: لمحور معوقات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والموزعة على (12) فقرة فقد بلغ (0.846)، ومعامل الثبات لمحور العوامل التي تشكل عائقاً في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والموزعة على (12) فقرة فبلغ (0.897)، أما معامل ثبات في مقياس معوقات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والموزعة على (24) فقرة فقد بلغ (0.932)، وهى جميعها درجات ثبات عالية مما يعني إمكانية الاعتماد على جميع الفقرات في كل جزء من أجزاء الاستبيان دون حذف أي منها وذلك لإجراء التحليل الإحصائي.

ج- صدق مقياس الدراسة: للتحقق من صدق مقياس الدراسة قام الباحث باستخدام طريقة الصدق (Validity Statistical)، حيث تم حساب معامل الصدق الإحصائي باستخدام دالة الجذر التربيعي لمعامل الثبات، وذلك كما هو موضح بالجدول (5) وقد بلغت قيمة معامل صدق محور المعوقات التمويلية (0.919)، أما معامل صدق محور العوامل المعيقة فقد بلغت (0.947)، وقد بلغ معامل صدق أداة الدراسة ككل (0.959)، وهذا يبرر صدق المقياس لهذه الدراسة، وإن فقرات الاستبانة تعكس قدرتها على قياس ما صممت من أجلها.

ثالثاً: الوسائل الإحصائية المستخدمة:

لتحليل البيانات التي جُمعت من عينة الدراسة استخدم البرنامج الإحصائي المعروف بالحقيبة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) حيث استخدمت بعض الوسائل الاجتماعية وفقاً لطبيعة الهدف وذلك على النحو التالي:

1. معامل ألفا كرو نباخ لإيجاد قيمة ثبات الأداة.
2. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لمعرفة مستوى المعوقات والعوامل التي تعيق تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر العاملين بفروع مصرف التنمية في المنطقة الشرقية.

رابعاً: التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة:

- تحليل البيانات الديموغرافية: لقد تم تحليل البيانات الأولية لمجتمع الدراسة وكما وردت في أداة الدراسة، وذلك على النحو التالي:

جدول (6) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب البيانات الديموغرافية

المتغير	الصفة	العدد	النسبة
العمر	أقل من 25 سنة	7	7.1
	34-25	7	7.1
	44-35	69	69.7
	فأكبر	16	16.2
	المجموع	99	100.0
المؤهل العلمي	ثانوية أو معهد متوسط	25	25.3
	جامعي أو ما يعادله	73	73.7
	ماجستير	1	1.0
	المجموع	99	100.0
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	3	3.0
	9 - 5	7	7.1
	14 - 10	59	59.6
	م 15 سنة فأكثر	30	30.3
	المجموع	99	100.0
التخصص	محاسبة	28	28.3
	إدارة أعمال	32	32.3
	تمويل	7	7.1
	اقتصاد	9	9.1
	تخصص آخر	23	23.2
	المجموع	99	100.0
المسمى الوظيفي	مدير فرع	1	1.0
	رئيس قسم	10	10.1
	موظف - شؤون إدارية ومالية	37	37.4
	موظف - قسم المتابعة والتحصيل	20	20.2
	موظف - قسم الإقراض	18	18.2
	المجموع	99	100.0

يتبين من الجدول (6) والذي يتضمن تحليل البيانات الأولية لأفراد مجتمع الدراسة أن نسبة الأعلى في مجتمع الدراسة كانت للفئة العمرية (35-44 سنة) وبلغت (69.0%) إي تقريباً أكثر من نصف حجم المجتمع، يليها الفئة العمرية (من 45 فأكثر) ونسبة بلغت (16.2%)، وجاءت في المرتبة الأخيرة كلاً من الفئة العمرية (أقل من 25 سنة) والفئة العمرية (25-34 سنة) وبلغت نسبتهما (7.1%) من إجمالي مجتمع الدراسة، وفيما يخص متغير المؤهل العلمي فقد كانت النسبة الأعلى متمثلة في المؤهل الجامعي أو ما يعادله ونسبة (73.7%) من إجمالي مجتمع الدراسة، وقد جاء في المرتبة الثانية المؤهل العلمي معهد متوسط أو ثانوية بلغت نسبتهما (25.3%) من مجتمع الدراسة، يليها المؤهل العلمي ماجستير ونسبة بلغت (1.0%) من إجمالي مجتمع الدراسة، أما بخصوص متغير سنوات الخبرة فقد كانت نسبة (59.6%) من سنوات الخبرة (من 10 إلى 14 سنة) وهي تمثل النسبة الأعلى من عينة الدراسة، يليها سنوات الخبرة (15 سنة فأكثر) ونسبة (30.3%) من إجمالي مجتمع الدراسة، ثم جاءت سنوات الخبرة (من 5 إلى 9 سنوات) ونسبة بلغت (7.1%)، وفي المرتبة الأخيرة كانت سنوات الخبرة (5 سنوات فأقل) وبلغت نسبتهما (3.0%) من إجمالي مجتمع الدراسة، وفيما يتعلق بمتغير التخصص فقد كانت أعلى نسبة للتخصص إدارة أعمال وبلغت (32.3%)، يليها تخصص المحاسبة وبلغت نسبته (28.8%)، وبعده في الترتيب تخصص آخر ونسبته بلغت (23.2%)، ثم تخصص اقتصاد ونسبة بلغت (9.1%)، وفي المرتبة الأخيرة جاء تخصص تمويل ونسبة بلغت (7.1%) من إجمالي مجتمع الدراسة، وبخصوص متغير المسمى

الوظيفي فقد كانت النسبة الأعلى لوظيفة موظف شؤون إدارية ومالية وبلغت (37.4%)، وفي المرتبة الثانية جاءت وظيفة موظف بقسم التحصيل والمتابعة ونسبته (20.2%) من إجمالي مجتمع الدراسة، يليه وظيفة موظف بقسم الإقراض ونسبته بلغت (18.2%)، ثم يليه وظيفة موظف بقسم المراجعة الداخلية ونسبته (13.1%)، وجاء بعده في الترتيب وظيفة رئيس قسم وبلغت نسبته (10.1%)، وفي المرتبة الأخيرة جاءت وظيفة مدير فرع وبلغت نسبته (1.0%) من إجمالي مجتمع الدراسة.

التساؤل الأول: ما هي الصعوبات التي تواجه تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بفروع مصرف التنمية في المنطقة الشرقية؟
لتحديد صعوبات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بفروع مصرف التنمية في المنطقة الشرقية، تم حساب المتوسطات العامة والانحرافات المعيارية لفقرات أبعاد هذا المحور، كما تم إيجاد المتوسط العام لهذا المحور، وذلك على النحو التالي:

جدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لإجابات أفراد المجتمع على محور معوقات التمويل

ر.م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
1	القرض طلب لدراسة اللازمة للفترة طول	3.38	1.24	67.6
2	الفائدة بمعدل يتعلق فيما العمليات نظام مرونة عدم	3.47	0.98	69.4
3	المطبقة العمولات بموضوع يتعلق فيما العمليات نظام مرونة عدم	3.47	0.91	69.4
4	الممنوح القرض بمدة يتعلق فيما العمليات نظام مرونة عدم	3.14	1.14	62.8
5	للقروض الممنوحة السماح فترة يتعلق فيما العمليات نظام مرونة عدم	3.43	0.92	68.6
6	القرض سداد بشروط يتعلق فيما المعلومات نظام مرونة عدم	3.11	1.16	62.2
7	والنصائح الاستشارات بتقديم يتعلق فيما المعلومات نظام مرونة عدم بالمشروع الخاصة المصرفية	3.18	1.28	62.3
8	المطلوبة الضمانات بطبيعة يتعلق فيما العمليات نظام مرونة عدم	3.59	1.14	71.8
9	المشروعات مع التعامل في العاملين لدى المصرفية الخبرة نقص والمتوسطة الصغيرة	3.23	1.16	66.4
10	المركزي المصرف وتعليمات توجيهات	3.47	1.01	69.4
11	الكبرى للمشروعات وتحيزها للدولة والاقتصادية السياسية الأوضاع	4.22	1.20	84.4
12	الإسلامية التمويل لصيغ المصرف استخدام عدم	3.72	1.24	74.4
	المتوسط العام	3.45	0.51	

يتضح من خلال الجدول (7) أن المتوسطات الحسابية لفقرات محور صعوبات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة تراوحت ما بين (3.11- 4.22) وانحرافات معيارية (0.91-1.28) حيث جاءت فقرة " الأوضاع السياسية والاقتصادية للدولة وتحيزها للمشروعات الكبرى" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.22) وانحراف معياري (1.20) ووزنه النسبي (84.4%)، في حين جاءت فقرة "عدم استخدام المصرف لصيغ التمويل الإسلامية" في المرتبة الثانية بمتوسط (3.72) وانحراف معياري (1.24) والوزن النسبي بلغ (74.4%)، وفي المرتبة الأخيرة فقد جاءت فقرة "عدم مرونة نظام المعلومات فيما يتعلق بشروط سداد القرض" بمتوسط حسابي قدره (3.11) وانحراف معياري (1.16) ووزن نسبي (62.2%) وبوجه عام فإن متوسط صعوبات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة قد بلغ (3.45) وهو أعلى من مستوى المتوسط النظري (3.0) ما يعنى أن صعوبات تمويل بفروع مصرف التنمية في المنطقة الشرقية كانت فوق المتوسط .

- التساؤل الثاني: ما هي العوامل المساهمة في إعاقه تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بفروع مصرف التنمية في المنطقة الشرقية؟

لتحديد مستوى العوامل المساهمة في إعاقه تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بفروع مصرف التنمية في المنطقة الشرقية، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات هذا المحور، وذلك على النحو التالي:

جدول (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لإجابات أفراد المجتمع على العوامل المساهمة في إعاقه تمويل المصارف

ر.م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
1	المشروعات هذه في الائتمانية القدرة ضعف	3.92	1.25	78.4
2	المقترضين لدي الاقتراض ثقافة وجود عدم	3.78	1.20	75.6
3	المطلوبة المالية البيانات تقديم على القدرة ضعف	3.68	1.12	73.6
4	وموضوعة سليمة اقتصاديه جدوى دراسات إعداد على القدرة عدم	3.29	1.29	65.8
5	الصغيرة المشروعات أصحاب مع التعامل من المصرف يحققه الذي العائد انخفاض والمتوسطة	2.94	1.12	58.8
6	الائتمان لمنح الكافية الضمانات توافر لعدم نظرا المخاطرة درجة ارتفاع	3.86	1.04	54.6
7	المشروعات هذه عن المتوفرة المعلومات دقة عدم	3.82	1.10	77.2
8	المشروعات هذه لأصحاب المالية المراكز ضعف	4.13	1.14	82.6
9	السداد علي القدرة وعدم التعثر أثناء التفاوض علي القدرة عدم	3.25	1.29	65.0
10	التأسيس مرحلة أثناء المشروعات إدارة في الخبرة نقص	3.71	1.11	74.2
11	الاقتراض والفائدة عملية من المشروع لصاحب الشرعي الموقف	3.87	1.14	77.4
12	ومعنا السوق لحاجة وفقا المقترضين على الائتمان لتوزيع تخطط مركزية جهة وجود عدم المنح في للاندواجية	3.86	1.02	77.2
	المتوسط العام	3.68	0.67	

يتضح من خلال الجدول (8) أن المتوسطات الحسابية لفقرات محور العوامل المساهمة في إعاقة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة تراوحت بين (2.94 - 4.13) وانحرافات معيارية (1.02 - 1.29) حيث جاءت فقرة " ضعف المراكز المالية لأصحاب هذه المشروعات" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.13) وانحراف معياري (1.14) ووزنه النسبي (82.6%)، وجاءت فقرة "ضعف القدرة الائتمانية في هذه المشروعات" في المرتبة الثانية بمتوسط (3.92) وانحراف معياري (1.24) والوزن النسبي بلغ (78.4%)، وجاءت في المرتبة الأخيرة فقرة " انخفاض العائد الذي يحققه المصرف من التعامل مع أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة " بمتوسط حسابي (2.94) وانحراف معياري (1.12) والوزن النسبي (58.8%)، وبوجه عام فإن متوسط بُعد انخفاض العائد الذي يحققه المصرف من التعامل مع أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة لعوامل التي تشكل عائقاً في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة قد بلغ (3.68) وهو أعلى من مستوى المتوسط النظري (3.0) ما يعنى أن عوامل التي تشكل عائقاً في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة كانت فوق المتوسط.

النتائج والتوصيات

أولاً: نتائج الدراسة:

بعد إجراء التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة من خلال البرنامج الإحصائي، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

أ . أظهرت النتائج أن مستوى صعوبات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بفروع مصرف التنمية في المنطقة الشرقية كانت فوق المتوسط.

ب . بينت النتائج أن مستوى العوامل المساهمة في تشكيل العوائق أمام تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بفروع مصرف التنمية في المنطقة الشرقية كانت فوق المتوسط.

ج . أظهرت النتائج أنه لا توجد علاقة بين صعوبات تمويل مصرف التنمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتغيرات (العمر، والمؤهل العلمي، والتخصص، وسنوات الخبرة، والمسمى الوظيفي) للعاملين بفروع مصرف التنمية في المنطقة الشرقية.

د . أظهرت النتائج أنه توجد علاقة موجبة ضعيفة بين العوامل المساهمة في تشكيل العوائق أمام تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتغيرات (العمر، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة) للعاملين بفروع مصرف التنمية في المنطقة الشرقية.

هـ . بينت النتائج أنه لا توجد علاقة بين بين العوامل المساهمة في تشكيل العوائق أمام تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتغيرات (التخصص، والمسمى الوظيفي) للعاملين بفروع مصرف التنمية في المنطقة الشرقية.

ثانياً: توصيات الدراسة:

في ضوء نتائج هذه الدراسة ومن خلال مراجعة الدراسات السابقة يمكن التوصيات التالية:

أ . ضرورة عمل المصارف التجارية على التخفيف من تعقيد الإجراءات المطلوبة للحصول على التمويل الكافي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ب . العمل على توفير حاضنات الأعمال التي تساعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتقدم لها الاستشارات والدعم الكافي لتطوير هذه المشروعات.

- ج . قيام الجهات ذات العلاقة بتقديم المساعدة اللازمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال برامج تدريبية متخصصة في سوق العمل.
- د . إجراء المزيد من الدراسات التي تتناول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومشكلاتها في مصارف أخرى ومدن أخرى.

قائمة المراجع

- أبو شنب، سامح عبد الكريم، (2015)، دور التمويل الإسلامي في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة الأردن، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 45.
- أبو صاع، رمضان أحمد، (2009)، دور التمويل المصرفي في تطوير الصناعات الصغيرة. رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية.
- إجبارة، زينب حسن، وإجبارة، عبد المنعم حسن، (2016)، دور المصارف الإسلامية في دعم وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا. مجلة البحوث الأكاديمية، العدد 5.
- بتال، أحمد حسين وآخرون، (2011)، دور المصارف الخاصة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4 العدد 7.
- البراني، سليمان أحمد والوريدي، عبد الرحمن أحمد، (2019)، معوقات تمويل المشروعات الصغيرة في ليبيا: استطلاع آراء العاملين بالمصارف التجارية. مؤتمر دور قيادة الأعمال في تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الليبي، غرفة التجارة والصناعة والزراعة، مصراتة.
- البرغثي، ونيس محمد أحمد (2014)، معوقات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في ليبيا ومقترحات علاجها- دراسة ميدانية على المصارف التجارية الليبية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بنغازي، ليبيا.
- بن بلقاسم، فتحية، (2014)، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي.
- رحاب، فوزي عبد القادر والفراح، عبد الرازق الطاهر (2019)، دور المصارف والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا. مجلة دراسات الإنسان والمجتمع، العدد (18)، 1-33.
- شنوب، رشا (2016)، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سوريا، سوق الأوراق المالية كخيار تمويلي. ورقة مقدمة لمركز دمشق للأبحاث والدراسات، جامعة دمشق.
- شهرزاد، برجي، (2012)، إشكاليات استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر.
- عبد الله، الصادق أحمد، (2016)، الإشكاليات والمعوقات التي تحد من مساهمة المصارف التجارية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس.

- غميقة، مفتاح رمضان، (2015)، المشكلات التمويلية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الليبي. رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية، طرابلس.
- فراونة، حازم أحمد (2013)، تمويل المشروعات الصغيرة في قطاع غزة "مشاكل ومعوقات منذ عام 1994 - 2009". أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبوبكر بلقايد.
- المقداد، طارق (2011)، "إدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة: الأساسيات والمواضيع المعاصرة"، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية البريطانية للتعليم العالي.
- المللي، قمر (2015)، المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سوريا. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.
- النويصري، أحمد خالد، (2007)، دور المصارف التجارية في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية.
- تقرير منظمة العمل الدولية (2017).